مركـــز رواق بغـــداد
REWAQ BAGHDAD CENTER

علاقة المجتمع بالمعارضة.. رؤية سوسيولوجية

ا.م.د عماد رزيك عمر

رئيس قسم العلوم السياسية / جامعة الأنبار

تعدّ المعارضة ركناً أساسياً من أركان النظام الديمقراطي، وتنبع أهمّيتها من كونها أحدى أهمّ قنوات تقنين الصراع السياسي من خلال تجميع المصالح والتعبير عن الآراء، إلّا أنّ تصوّرات المعارضة في العقل الجمعي تختلف من منظور الاجتماع السياسي باختلاف المجتمعات ودرجة تطوّرها، فالديمقراطية نشأت وترعرعت في المجتمعات الغربية التي تتميّز بوجود مجتمعٍ مدنيٍّ تسوده العلاقات المؤسسية الذي يزوّد العمل السياسي بالدينامية والتفاعل الاجتماعي، وهنا تظهر المعارضة تلبيةً لمصالح فئاتٍ معيّنةٍ، هدفها الوصول إلى السلطة لتحقيق أهدافها التي بلا شك لا تتعارض والصالح العام، هذا المنظور السائد في المجتمعات التي استطاعت أن تصل إلى مرحلةٍ عاليةٍ من النضج في العلاقة بين المجتمع والدولة، لا يتيسّر للجميع، فبعض المجتمعات لا زالت في مرحلةٍ انتقالية ولم تصل حتّى إلى مرحلة التحوّل الديمقراطي، خصوصاً عندما يكون هذا التحوّل كمشروعٍ تقوم به النخب السياسية من أعلى، وليس نابعاً من حراكٍ اجتماعيٍّ، هنا نكون أمام حالة المجتمع الذي يقوم على علاقاتٍ أوّلية قبل الوطنية، مثل العشيرة والطائفة، ويكون المجال العام فيه متآكلاً، خصوصاً في تلك المجتمعات التي شهدت حقباً استبدادية متتالية، وهنا تكون المعارضة كآليةٍ ديمقراطيةٍ مفقودةً أو فاقدةً لوضعها وموقعها المثالي في الحياة السياسية، وهذا ما يميّز تماماً حال المعارضة في العراق، وجلّ البلدان العربية التي تسعى جاهدةً لوضع أُولى خطواتها على طريق التحوّل الديمقراطي الصعب، وأحد مسالكه الوعرة، هو إيجاد المعارضة الفاعلة أمرٌ مشروعٌ، في ضوء ذلك وعند محاولة

تحليل العلاقة بين المجتمع والمعارضة نجد أنّ العلاقة محكومةٌ بجملة عوامل، منها:

1- الذاكرة السياسية:

يرتبط تشكيل الذاكرة السياسية للمجتمع بالأحداث المفصلية التي يمرّ بها النظام السياسي، حيث تمارس تفسيرات الماضي تأثيراً كبيراً في تشكيل المواقف السياسية تجاه هذا الطرف أو ذاك، خصوصاً في المجتمعات التي لديها هوس التعلّق بالماضي، ما يؤكد مقولة فردريك نيتشه "إنّنا كلّنا نعاني من حمّى تاريخية خبيثه"[1]، ولعلّ تحديد أبعاد علاقة الذاكرة الاجتماعية العربية بالمعارضة يتمّ بهدي ثلاثة عوامل:

- الأول: إنّ تجربة المعارضة تاريخياً ارتبطت بفكرة العنف من خلال ولادة الفعل المعارض من رحم مقاومة الاحتلال؛ إذ انّ المدّة الطويلة التي قبعت فيها هذه المجتمعات تحت نير الاحتلال، بلورت فكرة مقاومة الطغيان ضدّ ال، متخذةً شكل العنف الثوري، وما تبع ذلك من توالي الانقلابات العسكرية التي كان طابعها العام الوصول إلى السلطة عن طريق العنف[2].

الثاني: ويتعلّق بطبيعة الصراعات السياسية التي شهدتها هذه المجتمعات بين النخبة المسيطرة على السلطة وبين قوى المعارضة، وانسداد المجال السياسي أمام المعارضة، وما تبع ذلك من لجوئها إلى أعمال العنف التي كان من آثارها الجانبية استهداف المدنيين في كثيرٍ من الأحيان، ما يجعلهم يشكّلون - بشكلٍ انتقائيٍّ - ذكرياتٍ جماعيةً ضدّ المعارضة، مركّزين بشكلٍ أساسي على مسؤوليتهم في تهديد الأمن والاستقرار، وقد تقوم السلطة بمأسسة هذه الذاكرة الجماعية ضدّ المعارضة عبر القنوات والمؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية، ويتم نقل هذه الذاكرة أيضاً إلى الأجيال

([1])Peter J. Verovšek, Collective memory, politics, and the influence of the past: the politics of memory as a research paradigm, Politics, Groups, and Identities, 2016
Vol. 4, No,2016,p530.

([2]).عبدالاله بلقزيز ، المعارضة والسلطة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2001،ص17

الجديدة من خلال الأنظمة التعليمية [3]، خصوصاً إذا ما تمّ شيطنة المعارضة وممارسة التنكيل الرمزي من خلال ربطها بالعمالة والتبعية لطرف خارجي بقصد تسقيطها والتقليل من شعبيتها وتبرير ممارسة العنف والتنكيل بحقّها، ما يجعل العنف الممارس ضدّها أكثر قبولاً من طرف المجتمع.

- الثالث: يتعلّق بالذاكرة القريبة للمجتمع؛ إذ ارتبطت المعارضة في كثيرٍ من الأحيان بفكرة الحركات الجهادية، والتي محتواها الأساسي رفض الآخر المختلف مادياً ورمزياً، هذه المعارضة كثيراً ما تمثّل طائفةً أو مكوّناً معيّناً من المجتمع، ممّا يثير حفيظة بقية الطوائف والمكونات الأُخرى، وهنا نودّ أن ننوّه أنّ فكرة المعارضة في بعض المجتمعات العربية المنقسمة - ومنها العراق ولبنان - عجزت أن تكون عابرةً للطوائف والقوميات، وحتّى المحاولات الأولية لإيجادها لم ترقَ إلى أكثر من كونها معارضةً هجينةً، وغير منظّمةٍ، ومتمحورةً طائفياً بين جهة تتمسّك بالسلطة وطرف آخر ينافسها، هذه المفاصل الثلاث تتحكّم إلى حدٍّ بعيدٍ بمحتوى الذاكرة الجماعية، ما يجعل جماعات المعارضة غريبةً ومعزولةً عن وسطها الاجتماعي.

2- الاستيعاب والاستبعاد:

لعلّ واحدةً من أهمّ وظائف المعارضة السياسية أنّها تشكّل آليةً استيعابيةً تعمل على تمثيل جماعات خارج السلطة، وتدمجهم في النظام السياسي، ولكنّ فاعلية تلك الآلية تتوقّف على طبيعة المجتمع ومدى وصوله إلى مرحلة الاندماج، ففي المجتمعات التي تسعى إلى ولوج مرحلة التحوّل الديمقراطي، بكلّ ما تعجّ به من ولاءاتٍ فرعيةٍ مختلفةٍ ومستحكمةٍ، نكون هنا أمام "المجتمع الاستبعادي" الذي يقوم على حكم الاثنيات والطوائف وإنْ كانت بشكل أحزاب، والجماعة التي يتمّ الاطاحة بها تُقصى من العمل السياسي، خصوصاً تلك التي كانت متربعةً على عرش النظام التسلّطي، وهنا

([3])Ed Cairns and Mícheál D. Roe(ed), The Role of Memory in Ethnic Conflict Palgrave Macmillan,2003 , p7 .

.

نكون أمام حالة الاستبعاد المباشر الذي يكون مبنيّاً على قراراتٍ مقصودةٍ بالإقصاء من الأنشطة الحاكمة للمجتمع وبطرق شتّى تجعل من أفراد تلك الجماعة غير قادرين على الاندماج في النظام السياسي، ممّا يؤدّي إلى حالة الاغتراب، وأخيراً سيجدون أنّهم الخاسر الأكبر من النظام، وهذا الشعور يدفعهم إلى العنف، خصوصاً إذا كانوا يمثلون هويةً محدّدةً اجتماعياً، سواءٌ كانت طائفية أو قومية، وهنا ننوّه أنّ التنوّع في المجتمع قد يكون مصدر إغناء وتطوّر، ولكن اقتران التنوع بالإقصاء والتهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي يؤدّي أن تنشأ معارضة من خارج النظام السياسي[4]، تحوّل الصراع من صراعٍ سلميٍّ داخل النظام، إلى صراعٍ على النظام، وإلى جانب ذلك هناك نوع آخر من الاستبعاد غير المباشر ويتعلّق بالإقصاء الاقتصادي، حيث تشعر فئة من الناس أنّها محرومةٌ من الامتيازات التي تتمتّع بها الفئات الأُخرى، خصوصاً إذا كان وعي التفاوت كبيراً؛ بسبب انتشار مظاهر عدم المساواة والغبن وتراكم الامتيازات عند فئةٍ دون أُخرى، وسيادة الروح العشائرية التي تقوم على توزيع غنائم كلّ فصيل لأفراده[5]، هنا نكون أمام استبعادٍ اقتصاديٍّ عموديٍّ بمقابل الاستبعاد الهوياتي الأفقي، وفي المجتمعات المنقسمة غالباً ما يتقاطع هذان النوعان من المعارضة، وهنا تجد المعارضة أنّها غير قادرةٍ على النفاذ إلى الفضاء العام ولملمة شتاتها، وعاجزةٍ عن مجاراة أو مزاحمة النظام الهوياتي القائم على تقسيم الغنائم.

3- المجتمع الريعي:

المجتمع الريعي هو المجتمع الذي يعتاش على الواردات النفطية القادمة من الخارج، والتي لا تكون حاصل نشاطاتٍ اقتصاديةٍ منتجة داخلياً؛ إذ تقوم الفئات الاجتماعية بالاعتماد على الريع بشكلٍ كبيرٍ، مستبعدةً أساليب الانتاج

([4])see, Frances Stewart , Social exclusion and conflict: analysis and policy implications, Report prepared for the UK Department for International Development, London,2004.

([5]) غيورغ سورنسن ،الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمول في عالم متغير ، ترجمة عفاف البطاينة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات بيروت، 2015، ص173.

الأُخرى، وتعمل على حماية شبكة المصالح المنبثقة من هذا الريع، حتّى وإن كان فيه إقصاء للفئات الأُخرى، هذا الاعتماد الاقتصادي سيؤدّي إلى تغيير الملامح الاجتماعية والسياسية، فتظهر طبقةٌ متوسّطةٌ تابعةٌ للدولة لا شأن لها بالسياسة، ومن خلال الوفرة المالية سيقوم المسؤولون بنشر الاستفادة وتوزيع الفائض، ومنها ستصبح الدولة مرادفة للفساد والرشوة، وخير مثال على ذلك العراق وانغولا ونيجيريا، هنا يصبح المجتمع خاضعاً للريع والسلطة التي تمثله، ويصبح الأفراد زبائن لا مواطنين[6]، لا يهتمون بالشأن السياسي بقدر الاهتمام بالتأمين على وضعهم الاقتصادي الذي يوفّره النفط، ويدعم تلك الزبائنية الممارسة من قبل الأحزاب، والتي تظهرُ بشكلٍ واضحٍ خلال الانتخابات، بل يتمّ ممارستها جهاراً نهاراً باعتبارها نوعاً من تقاسم الغنائم، هذا الريع يولّد خللاً في العلاقة بين المجتمع والمعارضة، فالأخيرة سوف تفتقر إلى ثلاثة من العناصر التي تؤمن تواصلها مع المجتمع:

الأول: الريع النفطي الذي توفره الموازنة العامة.

والثاني: قدرتها على ممارسة الزبونية.

والثالث: هو ارتباطها بالمجموعة باعتبارها منشقّة عن الصف، وربما تهدّد مكانة الجماعة التي تنتمي إليها بين الجماعات الأُخرى، خصوصاً أنّ الريع يشكّل بيئةً مناسبةً لانتشار الانتماءات الضيّقة، ويظهر ذلك جلياً في المجتمعات المنقسمة مثل العراق ولبنان وغيرها، حيث يديم ذلك آليات الضبط السلطوية، الأمر الذي يجعل الأفراد يتخلّون طوعياً عن حقوقهم.

4- ثقافة الاستبداد:

الدول التي مرّت بفترةٍ طويلةٍ من الاستبداد تترسّخ في مجتمعاتها ثقافة الخضوع والولاء المطلق للحاكم وليس للدولة، وخلال مراحل التحوّل الديمقراطي خصوصاً عندما يكون هذا التحول بشكل هرمي ينتقل هذا

(6) لاري دايموند ، روح الديمقراطية والكفاح من أجل المجتمعات الحرة، ترجمة عبدالنور الخراقي، الشبكة العربية للابحاث والنشر، بيروت، 2014، ص122.

التقديس من الحاكم إلى الشخصيات البارزة في النظام الجديد، وفي الحقيقة تتوارى تحت عباءة هذا التقديس شبكةٌ من الروابط غير الرسمية أو علاقات الراعي – الرعية التي يتمّ من خلالها توزيع الغنائم الناتجة عن التحكّم في مقدّرات الدولة، وتكون هذه الروابط على شكلين رئيسين:

أوّلهما: وظائف وعقود وقروض ميسّرة وفرص لتحقيق مكاسبَ غير مشروعةٍ.

وثانيهما: موارد لا تسيطر عليها الدولة مباشرةً، لكنها خاضعةٌ لتنظيمات الزعيم، مثل تصاريح الاستيراد وغيرها [7]. وما يساعد على ترسخ ثقافة الاستبداد أنّ الصورة الوحيدة في أذهان الناس في الوصول إلى السلطة هو استعمال العنف بين النخب، وهذا يجعل الأفراد في المجتمع ينقسم موقفهم من المعارضة باتجاهين: الأول يعدّ خروجهم على النسق العام أو جماعتهم أنّه كفرٌ وزندقةٌ، أمّا الاتجاه الآخر فلا يتفاعل معها، وهنا تجد المعارضة نفسها بلا قاعدة تستند عليها، وعند فشل النخب في معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه تجربة التحول يعدّ الزعماء الديمقراطيون أمام أنظار جمهورهم فاشلين وفاسدين، وسيكون ردّة الفعل ضدّ الديمقراطية بأنّها مجرّد وهمٍ، ومن ثمّ يسود الحنين إلى الاستبدادية وهذه من أخطر مشاعر السلبية [8].

هذه العوامل تتحكمُ بشكلٍ كبيرٍ في شكل وفاعلية المعارضة في أيّ مجتمعٍ على طريق التحوّل الديمقراطي، والمحصلة منها انّ البعد الاجتماعي هو الذي يعطي للمعارضة مضموناً ومعنىً في أيّ نظامٍ سياسيٍّ، فهي بدونه تبقى جسداً بلا روح، فلا يكفي وضع الأساس القانوني لوجود المعارضة ما لم تكن مستندةً إلى قاعدةٍ اجتماعيةٍ رصينةٍ، في مثل هذه الحالة قد تحصل في بعض الأحيان هبّةٌ شعبيةٌ مغلّفةٌ بمشاعر رومانسية لعزل الطبقة الحاكمة، سرعان ما يتبيّن

---

(7) غيورغ سورنسن، مصدر سبق ذكره، ص112.

(8) صامويل هنتجتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة د. عبدالوهاب علوب، دار سعاد الصباح، القاهرة، 1991، ص344.

أنّه فوران سريع ينتهي أمره بأوّل انتخابات[9]، بسبب طبيعة تكويينها الذي يتشكّل من خليطٍ غير متجانسٍ اجتماعياً، فضلاً عن افتقارها للتنظيم والمأسسة، واحتوائها على كثيرٍ من المصالح المتنافرة تعود لمشاربَ مختلفةٍ.

الخاتمة

إنّ تحليل المعارضة كأحد أهمّ آليات الديمقراطية من منظور اجتماعي تبيّن لنا بشكلٍ جليٍّ عمق الأزمة التي تعاني منها النظم السياسية الساعية للتحوّل الديمقراطي - ومنها العراق - في القدرة على إنتاج معارضةٍ سياسيةٍ قادرةٍ على تحقيق التوازن داخل البرلمان، فالمعارضة ما هي إلّا انعكاس لبيئتها، فمن الممكن أن تظهر حركاتٌ اجتماعيةٌ على شكل احتجاجاتٍ مطلبيةٍ ما تفتأ أن تنزوي وتضمحلّ، سواء بتفكّك المطالب، أم بتفكّك الحركة نفسها؛ بسبب القمع المقبول اجتماعياً، وهنا فإنّ القول بأنّ مجرد وجود معارضة رسمياً سوف يؤدي إلى إصلاح النظام السياسي، يعدّ طرحاً سطحياً وغير واقعيٍّ؛ لأنّ ظهور معارضة من دون توافر شروطها الموضوعية سيصيّرها إلى مجرد "ديكور" تجميلي للنظام السياسي من دون أن تمتلك القاعدة الاجتماعية والسياسية لانجاز دورها المفترض في التوازن السياسي.

(9) غيورغ سورنسن، المصدر السابق، ص112.

مركـــز رواق بغـــداد

REWAQ BAGHDAD CENTER